ISSN: 1817-6798 (Print)
Journal of Tikrit University for Humanities
available online at: www.jtuh.org/

Assistant Professor.Anas Ali Salih Ali

Tikrit University College of Islamic Sciences

* *Corresponding author: E-mail* :
dr.anas.a.salih@tu.edu.iq

07702331766

***Keywords*:**
Phillips Curve ،
unemployment ,
Psychological Health,
social Impacts

A R T I C L E I N F O

Article history:
Received 13 Nov. 2022
Accepted 27 Nov 2022
Available online 15 Jan 2023
E-mail t-jtuh@tu.edu.iq

©2022 COLLEGE OF Education for Human Sciences, TIKRIT UNIVERSITY. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

The Importance of Phillips' Curve in Examining Unemployment

A B S T R A C T

The issue of unemployment and its seriousness is one of the most important and high priority problems of the age, which almost all economies of the world suffer from. The danger of unemployment does not deprive a person of a source of expected livelihood, but rather necessarily deprives him social participation, fills him with feelings of the uselesness of his human existence.

Therefore, a lot of economic theories have been developed to find out the cause of unemployment, study it, explain its effects, and try to address it. These theories include the theory of (Phillips), which is known as Phillips curve. It focuses on the relationship between inflation and unemployment. The study aims to show the importance of this theory, and how it succeeds in diagnosing the causes of unemployment, and thus provides appropriate treatments .

© 2023 JTUH, College of Education for Human Sciences, Tikrit University

DOI: http://dx.doi.org/10.25130/jtuh.30.1.1.2023.03

Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities

أهمية منحنى فيليبس في دراسة البطالة

أ.م.د أنس علي صالح علي/جامعة تكريت / كلية العلوم الاسلامية

الخلاصة:

تعد قضية البطالة وخطورتها، إحدى أهم مشكلات العصر ذات الأولوية المرتفعة، والتي تعاني منها كل اقتصادات العالم تقريباً ، وخطورة البطالة ليست فقط في حرمان الشخص من مصدر رزق منتظر، وإنما هي حرمانه بالضرورة من المشاركة الاجتماعية ، وحتى من الشعور بجدوى وجُودِه الإنساني .

لذلك وضعت الكثير من النظريات الاقتصادية لمعرفة سبب البطالة، ودراستها وبيان اثارها ، ومحاولة معالجتها، ومن هذه النظريات نظرية (فيليبس) الذي عرفت نظريته باسم (منحنى فيليبس)، والتي ركزت

على العلاقة بين التضخم وبين البطالة.

حيث تهدف هذه الدراسة إلى بيان أهمية هذه النظرية، وهل نجت في تشخيص أسباب البطالة، وهل نجحت في تقديم المعالجات المناسبة لها، وهل أن التضخم المالي هو السبب الوحيد وراء البطالة، أو أن هناك أسباب أخرى؟

وبسبب اختلاف نسب البطالة في المجتمعات ، اختلف موقف الحكومات منها، فهناك أنظمة تتجاهل هذه المشكلة وكأنها لم تكن ، في حين تتراوح معالجات أنظمة أخرى بين الحلول الكلية والجزئية.

وفي النهاية فان أضرار البطالة لا تقتصر على الجانب الاقتصادي بل تتعداها إلى الجوانب الاجتماعية والسياسية والصحية والنفسية، إذ تؤثر في استعدادات الفرد النفسية والبدنية، وتلحق أعباءً أسرية كبيرة.

كلمات افتتاحية : منحنى فليبس ، البطالة, صحة نفسية, اثار اجتماعية

المقدمة

الحمد لله الذي جعل الحمد مفتاحاً لذكره، وخلق الأشياء ناطقة بحمده وشكره، والصلاة والسلام على نبيه محمد المشتق اسمه من اسمه المحمود، وعلى آله الطاهرين أولي المكارم والجود، وصحبه الغر الميامين أجمعين.

أما بعد:

فإن البطالة من الظواهر السلبية التي لا يكاد مجتمع يخلو منها، ومع أنها تتباين من مجتمع لآخر، إلا أنها تعدّ مؤشراً مهماً على تردي النظام الاقتصادي، أو أنها تمهد لظهور مشاكل متنوعة على أغلب الأصعدة: الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

ومواجهة البطالة تتحقق بدراستها على وفق منهج علمي لتحديد أسبابها ومعرفة حجمها وآثارها في المجتمع، ومحاولة تقليص حجم الضرر الناجم عنها، في حال العجز عن معالجتها جذرياً.

وتختلف نسب البطالة من مجتمع إلى آخر، كما اختلف موقف الحكومات منها، فبعض الأنظمة تتجاهل المشكلة وكأنها لم تكن، في حين تتراوح معالجات أنظمة أخرى بين الحلول الكلية والجزئية.

وأضرار البطالة لا تقتصر على الجانب الاقتصادي بل تتعداها إلى الجوانب الاجتماعية والسياسية والصحية والنفسية، إذ تؤثر في استعدادات الفرد النفسية والبدنية، وتلحق أعباءً أسرية كبيرة.

وقد وضعت نظريات اقتصادية كثيرة لتشخيص سبب البطالة، ودراسة آثارها، ومعالجتها، ومن هذه النظريات نظرية (فيليبس) الذي عرفت نظريته باسم (منحنى فيليبس)، والتي ركزت على العلاقة بين التضخم وبين البطالة.

وهذا البحث الموسوم (**أهمية منحنى فيليبس في دراسة البطالة**) يسعى إلى بيان أهمية هذه النظرية، وهل نجت في تشخيص أسباب البطالة، وهل نجحت في تقديم المعالجات المناسبة لها، وهل أن التضخم المالي هو السبب الوحيد وراء البطالة، أو أن هناك أسباب أخرى؟

وقد اشتمل هذا البحث على ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: مفهوم البطالة، ومنحنى فيليبس.

المبحث الثاني: أهمية منحى فيليبس في دراسة البطالة.

المبحث الثالث: النقد الموجه لمنحى فيليبس.

الخاتمة.

المصادر والمراجع.

المبحث الأول

مفهوم البطالة ومنحنى فيليبس

المطلب الأول

البطالة

أولاً: البطالــة فــي اللغــة: مـن " بَطَـل الشـيءُ يَبْطُـل بُطْـلاً وبُطُـولاً وبُطْلانـاً: ذَهَـبَ ضَـياعاً وخُسْـراً، فَهُـوَ بَاطِـل، وأَبْطَلَـه هُـوَ. وَيُقَـالُ: ذَهَـبَ دَمُـه بُطْـلاً أَي هَـدَراً. "[1]. وبطَـل العامـلُ: " تعطَّـل عن العمل، عَدِم الوظيفة ولم يجد ما يرتزق منه "[2].

والبطالــة فــي المنظـور الإسـلامي هــي العجـز عـن الكسـب فــي أي صـورة مـن صـور العجز ذاتياً كالصغر والأنوثة والعته والمرض، أو غير ذلك كالاشتغال بتحصيل علم[3].

والبطالــة مرادفــة لمصــطلح العطالــة، وتعنــي: " عـدم تـوافر فـرص العمـل للعمـال القـادرين على العمل، والراغبين فيه والباحثين عنه "[4].

وعلـى هـذا فالعـاطلون هـم " الأفـراد القـادرون علـى العمـل، والراغبـون فيـه، ولكـن لا تتـوافر لهم فرصة الحصول عليه "[5].

والبطالــة فــي الاصــطلاح الاقتصــادي تعــرف بأنهــا التعطــل أو التوقــف الإجبــاري أو الاختيـاري فـي بعـض الأحيـان لجـزء مـن القـوة العاملـة فـي مجتمـع مـا، علـى الـرغم مـن قـدرة القـوة العاملة، ورغبتها في العمل والإنتاج[6].

أو هــي " الحالــة التــي يكـون فيهـا الشـخص قـادراً علـى العمـل وراغبـاً فيـه، ولكـن لا يجـد العمل، والأجر المناسبين "[7].

وقـوة العمـل فـي أي مجتمـع هـي مجمـوع الأفـراد الـذين هـم فـي سـن بـين 15 و60 سـنة ممـن يعملـون، أو يبحثـون عـن عمـل بشـكل جـدي، باسـتثناء كبـار السـن والمتقاعـدين والعـاجزين وربات البيوت غير الرغبات في العمل والطلاب بأنواعه[8].

وتعــرف البطالــة أيضــاً بأنهــا الظــاهرة أو الحالــة التــي لا يســتطيع الأفــراد ممارســة النشـاطات أثنـاء مـدة زمنيـة معينـة، لوجـود عوامـل خارجـة عـن إرادتهـم علـى الـرغم مـن أن هـؤلاء الأفراد هم في سن العمل وراغبين فيه وقادرين عليه وباحثين عنه[9].

ومـن ناحيـة أخـرى يمكـن تعريـف البطالـة بأنهـا عـدم الاسـتخدام الأمثـل للمـوارد، وهـذا يعنـي وجود بعض وحدات عنصر العمل التي لا تستخدم في مكانها السليم[10].

ممـا تقـدم فالبطالـة تعنـي: تعطـل كامـل لـبعض قـوة العمـل فـي المجتمـع، أو عـدم اسـتخدام كامـل قـوة العمـل، أي: عـدم الانتفـاع مـن العنصـر البشـري، وفـي هـذا ضـياع لجـزء مـن النـاتج القـومي الـذي يمكـن الحصـول عليـه لـو وظـف هـذا العـدد مـن العمـال المتعطلـين، ويترتـب عنهـا انخفاض الدخل القومي للأفراد وانخفاض مستوى المعيشة.

ويمكن وصف البطالة بأنها عمالة كثيرة تطارد وظائفاً قليلة، أو أنها حالة الأفراد الذين لا يعملون على الرغم من أنهم جادين في البحث عنه، أو أنهم ينتظرون العودة إلى العمل، أي: إن الفرد يعد عاطلاً عن العمل إذا كان لا يعمل، فضلاً عن أنه بذل جهدا للحصول عليه أثناء المدة الزمنية الماضية، أو أنه سرّح مؤقتاً من عمله وينتظر أن يعود إلى عمله مجدداً، أو انه ينتظر تسلم عمل أثناء المدة المقبلة[11].

وعرف مكتب العمل الدولي البطالة بأن كل شخص يبلغ 15 سنة فهو في بطالة إذا كانت تتوفر فيه ثلاثة شروط: أن يكون بلا عمل، وأن يكون جاهزاً لأن يعمل في استخدام مأجور أو غير مأجور، وأن يبحث عن عمل، أو هو كلّ فرد قادر على العمل وراغب فيه، ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد؛ ولكن من دون جدوى، وينطبق هذا التعريف على العاطلين الذين يدخلون سوق العمل لأول مرة، وعلى الذين سيق لهم العمل واضطروا لتركه لسبب ما أيضاً[12].

وإن معدل البطالة هو عبارة عن نسبة عدد الأفراد العاطلين إلي القوة العاملة الكلية، وهو معدل يصعب حسابه بدقة، لاختلاف نسبة العاطلين على حسب الوسط (حضري أو قروي) وعلى حسب الجنس والسن ونوع التعليم والمستوى الدراسي[13].

ومن تعريف مكتب العمل الدولي يتضح أن ليس كل من لا يعمل يمكن عده عاطلاً عن العمل، فالتلاميذ والطلبة والمعاقين والمسنين والمتقاعدين، ومن فقد الأمل في العثور على عمل، ومن هم في غنيٍ عن العمل لا يمكن عدهم عاطلين عن العمل.

ومن التعريفات السابقة للبطالة يمكن أن نستنتج تعريفاً موحداً لها وهو أن البطالة هي زيادة في عرض العمل (ساعات العمل، أو العمال) عن حاجتها الفعلية (الطلب) لتلك الكمية المعروضة من العمل في مدة زمنية معينة، ويؤدي زيادة الفرق بين الكمية المعروضة والمطلوبة من العاملين إلى حدوث تأثيرات اقتصادية واجتماعية وسياسية تتمثل بتكلفة يتحملها الاقتصاد، وهي عبارة عن الهدر في الموارد الاقتصادية وأهمها عنصر العمل.

فالبطالة تعني عدم استخدام القوى البشرية التي تعتمد في حياتها المعيشية اعتماداً كلياً على الأجر، أي: على تقييم الآخرين لها على الرغم من حريتها القانونية.

ويلاحظ أن هناك اتجاهين في تعريف البطالة: أحدهما: يعدُّ البحث عن العمل شرطاً للوصف بالبطالة، والآخر لا يشترط ذلك، كما هو الحال مع خريجي الكليات والمعاهد لقلة فرص الوظيفة لهم، فالأول ضيّق مفهوم البطالة، في حين أن الثاني وسّع هذا المفهوم.

أما البطالة في القانون الوضعي، فقد عرفت بأنها: " حالة تعطل غير إرادي عن العمل، بالنسبة لشخص قادر على عمل، ولا يجد عملاً مناسباً"[14].

وللبطالة في ضوء القانون مفهومان:

الأول: حالة فقد الدخل: أي إن العاطل كان يعمل، ثم أنهي عمله لأسباب خارجة عن إرادته.

الثاني: حالة حرمان من الدخل: عدم وجود دخل محدود له سواء سبق له العمل أم لم يعمل طالما أنه قادراً على العمل ولم يجد عملاً مناسباً[15].

والحقيقة أن فهم البطالة يتحصل بنتائجه وبوظيفته، لذلك فكل من لا يعمل يعد بطالاً سواء أكان بعذر أم بغير ذعر؛ لأن الأعذار أمر نسبي يصعب حصرها، ولما كانت مشكلة البطالة هي تعطل الموارد البشرية، وتعطل الطاقات، وعدم الانتفاع بها، فإن البطالة متحققة في أي توقف عن العمل، وانعكاس ذلك سلباً على متطلبات الحد الأدنى لمعيشته ومعيشة من يعولهم، وعلى هذا مكن تعريف البطالة بأنها (قعود الإنسان عن العمل بعذر أو بغير عذر).

لقد بلغت نسبة البطالة في العراق معدلات خطيرة، ففي تقديرات البنك الدولي بلغت نسبة البطالة في العراق بحوالي 39 %، وحددت الجهات الرسمية نسبة البطالة بحوالي 18%، بينما حددت الجهات غير الرسمية والدولية نسبة البطالة في العراق بجوالي 60%- 70%، ومهما اختلفت تلك النسب إلا أنها تتصف بكونها مؤشر لوجود خلل اقتصادي واجتماعي وفني ينبغي الوقوف عنده ومعالجته، لقد أوضحت بعض المصادر أن عدد العاطلين عن العمل والمسجلين في دوائر وزارة العمل والشؤون الاجتماعية نهاية عام 2007 أكثر من (1،150،000) عاطل، وأن البطالة تتركز بين شريحة الشباب الذين تقل أعمارهم عن 30 سنة كما توجد بطالة مقنعة بنسبة 43%[16].

وفي عام 1921م بلغ عدد العاطلين عن العمل 39.5% في مسح وطني على 16400 أسرة جرى بالتعاون مع منظمة العمل الدولية[17].

وهذه الإحصائيات لم تأخذ بعين الاعتبار البطالة المقنعة، أو المنتسبين للقوات المسلحة المختلفة.

المطلب الثاني

منحنى فيليبس

كان من أهم النتائج التي تمخضت عنها النظرية العامة لكينز[18]، تركيز التحليل الاقتصادي والسياسات الاقتصادية على قضية البطالة والتوظف، وكان ذلك أمراً منطقياً؛ لأن النظرية العامة لكينز كانت في الحقيقة انعكاساً لمشكلة البطالة، وافتقاد التوظف الكامل إبان أزمة الكساد الكبير في أوربا (١٩٢٩ـ ١٩٣٣)، بيد أنه عندما استعادت دول غرب أوروبا عافيتها الاقتصادية بعد عمليات إعادة البناء في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية، بدأت مشكلة التضخم في الظهور في الوقت الذي تراجعت فيه بالفعل معدلات البطالة، ومن هنا بدأ عدد من الاقتصاديين يهتمون بدراسة العلاقة بين البطالة والتضخم، في هذا السياق نشر البروفيسور فيليبس[19] دراسة تحت عنوان: (العلاقة بين البطالة ومعدلات تغير الأجور النقدية في المملكة المتحدة خلال الفترة (١٨٦١– ١٩٥٧)، وقد توصل في هذه الدراسة إلى وجود علاقة إحصائية قوية بين نسبة العاطلين إلى إجمالي السكان، ومعدل التغير في أجر الساعة للعامل خلال مدة زمنية تقترب من القرن، وهذه العلاقة تنص على أنه في الفترات التي تقل فيها معدلات البطالة ترتفع معدلات الأجور النقدية، بينما على النقيض من ذلك حينما ترتفع معدلات البطالة تنخفض معدلات الأجور النقدية[20].

لقد صاغ فيليبس نتائج دراسته في شكل علاقة مهمّة تربط بين مستويات الأسعار ومستوى البطالة نالت اهتماماً بارزاً ليس فقط في الدّوائر العلمية، بل في مجال السياسة الاقتصادية، وعبر منحنى فيليبس عن العلاقة العكسية بين معدّل التضخّم ويتزايد هذا المعدل كلما اقترب الاقتصاد القومي من حالة التوظيف الكامل[21].

وفي أواسط الستينيات تقريباً أصبحت معظم البرامج الاقتصادية للحكومات في البلدان الصناعية: الولايات المتحدة، ودول غرب أوروبا واليابان، تعتمد منحى فيليبس في إثبات العلاقة العكسية بين معدل البطالة ومعدل التضخم، وكانت حكومات هذه البلدان تختار النقطة التي تفضلها على منحنى فيليبس وما تشير إليه من معدل معين للبطالة ومعدل معين للتضخم، وتقوم بعد ذلك باختيار السياسات النقدية والمالية التي تحدد مستوى الطلب الكلي الذي يضمن تحقيق هذين المعدلين المرغوب فيهما[22].

المبحث الثاني
أهمية منحى فيليبس في دراسة البطالة

لاحظ فيليبس أنه عندما تكون معدلات البطالة منخفضة تكون معدلات التغير في الأجور النقدية تميل إلى الارتفاع. وتفسير هذه النتيجة هو أن حالة البطالة تعني ضمنيا نقصا في عرض العمل، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع الأجور النقدية بمعدلات أكبر مما لو كان عرض العمل مرتفعا. وانطلاقا من هذه النتيجة الهامة استخلص اقتصاديون آخرون أن هناك علاقة عكسية بين معدل التضخم ومعدل البطالة. ذلك أن التقليص من حجم البطالة يعني ارتفاعا في كتلة الأجور، وحيث أن الأجور تمثل الجزء الأكبر في نفقات الإنتاج فإن ارتفاعها سيؤدي حتما إلى ارتفاع الأسعار.? وبالتالي فإن منحنى فيليبس يدل على العلاقة بين معدل التضخم (أو معدل التغير في الجور النقدية) ومعدل البطالة[23].

فمنحنى فيليبس هو عبارة عن تفسير لعلاقة اقتصادية بالغة الأهمية، باعتبار أن ظاهرتي البطالة والتضخم تعدان محور كل سياسة اقتصادية، وفي ضوء هذا التفسير يمكن الحديث عن التحكيم بين ظاهرتين متناقضتين: البطالة والتضخم، وهذا يعني أنه يمكن التدخل بوساطة أدوات السياسة الاقتصادية المناسبة لتدعيم جانب الطلب، وأن ارتفاع الطلب سوف يؤدي إلى ارتفاع في مستوى الأسعار، وهو ما يؤدي بدوره إلى انخفاض في حجم البطالة باعتبار أن الأجور هي المكون الرئيس في نفقات الإنتاج، وبالتالي في تشكل الأسعار، وهكذا فإذا كان هدف السياسة الاقتصادية الرئيس هو تقليص معدل البطالة؛ فإن دعم الطلب يكون مناسباً لذلك[24].

الشكل الأول: منحنى فيليبس[25]

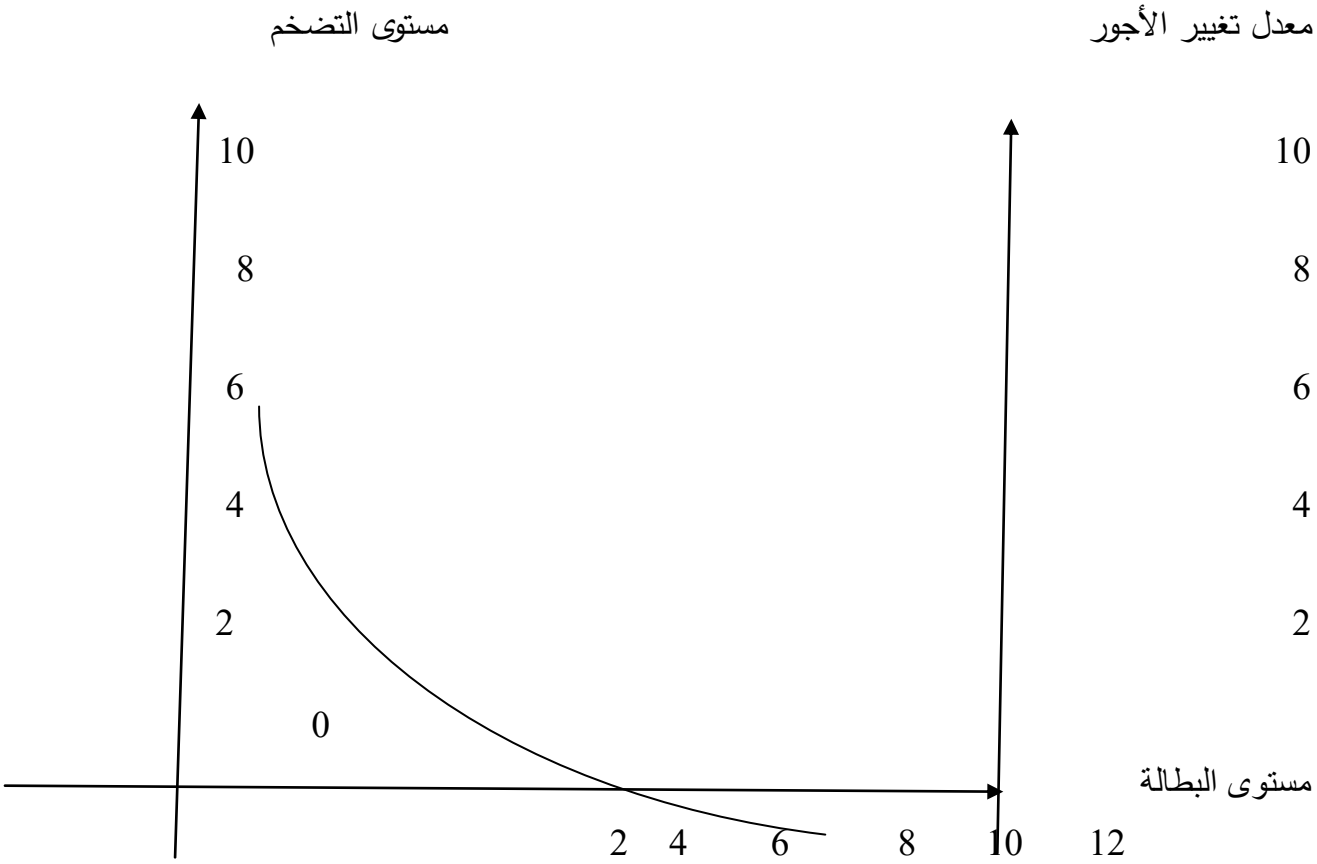

الشكل الثاني: علاقة منحى فيليبس بالدخل القومي[26]

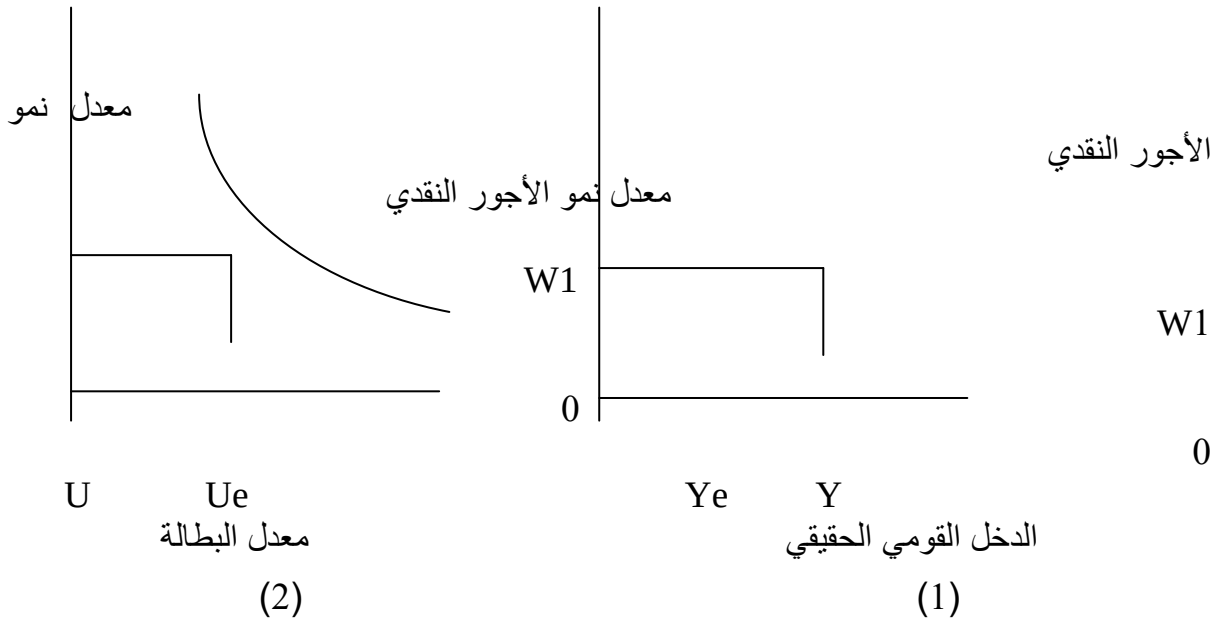

بعد عرض فيليبس لنظريته، أثبت عدد من الباحثين صحة النظرية، فأثبتوا وجود علاقة بين معدلات التغير في الأجر النقدي ومعدلات التغير في الطلب على سوق العمل، واستخدم بيانات البطالة كمؤشر لقياس فائض الطلب في سوق العمل، وتبين أنه كلما زاد فائض الطلب على العمل في كل صناعة، وهو ما يعني انخفاض حجم البطالة فيها، ارتفع معدل الأجور، وتوصلت البحوث إلى وجود علاقة عكسية بين معدل التضخم ومعدل البطالة، وما لبث أن أصبح منحنى فيليبس إحدى الأدوات التحليلية المهمة في شرح أهداف ومشكلات السياسة الاقتصادية الكلية[27].

ويرجع ذيوع منحنى فيليبس وانتشاره إلى أنه قد أعطى رداً على مشكلة اختيار السياسة الاقتصادية الكلية في عقد الستينيات، حينما كان هناك تشاؤم بشأن السرعة التي يمكن بها أن يصل الاقتصاد القومي إلى مرحلة التوظف الكامل عبر تغيرات الأجور والأسعار، مع المحافظة على الاستقرار النقدي كلما أمكن. ففي ضوء المنطق الذي انطوى عليه منحنى فيليبس ساد اعتقاد راسخ بأن البطالة هي الثمن الذي يدفعه المجتمع من أجل مكافحة التضخم، كما أن وجود معدل معين للتضخم هو الثمن الذي يدفعه المجتمع من أجل تحقيق التوظف الكامل. وبناءً عليه تكون مشكلة السياسة الاقتصادية بالبلدان الرأسمالية الصناعية، في كيفية الوصول إلى التوليفة المثلى بين معدل البطالة المقبول وبين معدل التضخم المعتدل[28].

إن هناك علاقة بين التضخم المتصل والمستمر، وبين التضخم الموقت، والفجوات التضخمية سببها وجود فائض في الطلب على العمال، مما يؤدي إلى انخفاض البطالة ويدفع الأجور النقدية نحو الارتفاع، كما تجري عملية الربط بين ظاهرة التضخم والتغيرات في معدلات الأجور النقدية، وبينها وبين الطلب على العمال ومعدل البطالة الطبيعي[29].

ولعل الفائدة العملية لمنحنى فيلبس أنه يقدم تفسيراً يستند إلى البحث التجريبي بشأن السرعة التي ينتقل بها منحنى العرض الكلي من موقعه نتيجة للتغير في الأجور النقدية، وبالتالي نتيجة للتغير في تكلفة الوحدة المنتجة من السلع والخدمات. وقد يكون من المفيد إعادة بناء الشكل التقليدي لمنحنى فيلبس، وذلك ليأخذ بالاعتبار العلاقة بين الفجوات الإنتاجية وبين التغير في الأجور النقدية، على أساس أن هناك علاقة عكسية مفترضة ترتبط بين تلك الفجوات الإنتاجية وبين مستوى البطالة، فمن المتوقع أن يرتفع معدل البطالة خلال الفجوات الانكماشية وأن ينخفض هذا المعدل خلال الفجوات التضخمية[30].

ففي الشكل الأول تبين لفيليبس أن معدل التضخم السنوي يقل بمقدار 3% عن سنوياً عن معدل الزيادة السنوي للأجور النقدية، وسبب ذلك هو أن إنتاجية عنصر العمل تزيد

سنويا بعدل 3%، وأن الأسعار تتحدد في التحليل النهائي، بمتوسط تكلفة عنصر العمل لكل وحدة منتجة، وعليه فإن:

معدل التضخم = معدل زيادة الأجور – معدل نمو إنتاجية العمل

وعليه، لو أن الأجور النقدية قد زادت بمعدل 6% في السنة، وكانت إنتاجية عنصر العمل تنمو بمعدل٣% في السنة؛ فإن الأسعار في هذه الحالة سوف ترتفع بنسبة ٣% في السنة. أما إذا كان معدل الزيادة في الأجور النقدية مساوياً لمعدل الزيادة في إنتاجية العمل؛ فإن معدل التضخم سيكون صفراً، وإذا كانت الزيادة في إنتاجية العمل تحدث بمعدل أكبر من الزيادة في الأجور النقدية؛ فإنه من المفترض، والحال هذه، أن تنخفض الأسعار، أي: أن يكون معدل التضخم سالباً[31].

وإذا كان هدف الحكومة هو تحقيق الاستقرار في الأسعار فعندئذ يجب أن نقبل بقدر من البطالة قدره 9% مثلاً، أما إذا كانت الحكومة تهدف إلى رفع مستوى الاستخدام والتقليل من معدل البطال، فإذا أرادت تخفيض البطالة إلى 2%، فعليها أن تقبل بزيادة في الأسعار قدرها 5%، وهنا تظهر مشكلة المفاضلة بين البطالة والتضخم، أي: الاختيار بين أفضل المستويات للاستخدام ومستوى الأسعار حتى تصل إلى أفضل النتائج المسطرة ضمن السياسة الاقتصادية للدولة، والتي يمكن أن تجعل المنحنى ينتقل ناحية اليسار، وهذا الانتقال يدل على تحقيق أدنى مستويات البطالة مع أدنى معدل للتضخم الأمر الذي يعني تطور مهارات العمال و تحسين أدائهم الإنتاجي[32].

إن ارتفاع معدلات التضخم يؤدي إلى انخفاض البطالة، وارتفاع معدلات البطالة يخفض معدلات ارتفاع الأسعار، وتحاول الحكومات أن تعالج ذلك بطباعة مزيد من الأوراق النقدية، وهذا بدوره يرفع الأسعار؛ لأن النقود المتوافرة هي قيمة السلع والبضائع الموجودة، فكلما زاد النقد من دون زيادة كمية البضائع سيكون ارتفاع الأسعار أمراً لا مفر منه[33].

وعندما تلجأ الحكومات إلى تخفيض نفقاتها بهدف الحد من مستوى الإنفاق، ومن ثم حجم الطلب الكلي في فترات التضخم سيؤدي هذا الإجراء إلى حصول البطالة في الأيدي العاملة، أما في حالة زيادة الحكومة نفقاتها بهدف زيادة مستوى الإنفاق مما يعانيه الاقتصاد من ركود، فالنتيجة هي زيادة في المستوى العام للأسعار، هنا تواجه الحكومة مشكلة المفاضلة بين زيادة مستوى الاستخدام وقبول الارتفاع العام للأسعار، أي: المفاضلة بين البطالة والتضخم، وهذا ما يوضحه منحى فيليس[34].

فهناك تناوب بين البطالة والتضخم، فإذا قرر صانعو السياسة الاقتصادية على سبيل

المثال، تخفيض معدل البطالة إلى 2%؛ فإن معدل التضخم سيرتفع إلى ٣% سنوياً، وستكون الزيادة في الأجور النقدية بمعدل٦%، وكأن الاقتصاد القومي في هذه الحالة قد قايض خفضاً في معدل البطالة مقداره ٣,٥%، بقبوله زيادة في معدل التضخم مقدارها ٣% سنوياً، أي إنه من الممكن خفض معدل البطالة، على أن يكون ثمن ذلك هو قبول معدل أعلى للتضخم[35].

وقد وظفت الولايات المتحدة منحنى فيليبس في رسم سياستها الاقتصادية، فقد ذكر الاقتصادي الأمريكي أرثر أوكن رئيس المجلس الاقتصادي الاستشاري في عهد الرئيس الأمريكي الأسبق جونسون حينما قال: "إن تحقيق معدل للبطالة في حدود 4% مع زيادة في الأسعار بنسبة ٢% يكون أمراً حسناً ومناسباً، وإن تحقيق مثل هذا التزاوج هو حل يرضي الشعب الأمريكي"، وتوصل اقتصاديون أمريكيون آخرون في عام ١٩٦٠م إلى أن استخدام منحنى فيليبس كأداة رئيسية لتحديد الاستراتيجية الاقتصادية للحكومة الأمريكية سيؤدي إلى نتيجة مهمة مفادها: أن زيادة الأسعار بنسبة تتراوح بين ٤% و٥% لا تكون ممكنة، إلا إذا وصل مستوى البطالة إلى نسبة ٣% من قوة العمل الأمريكية[36].

المبحث الثالث

النقد الموجه لمنحى فيليبس

استمر التعايش بين الأفكار الكينزية والأفكار الليبرالية الجديدة حتى مطلع السبعينيات، مع هيمنة نسبية للكينزية، وبدأت تدريجياً إعادة النظر في التركيب الكينزي، بعدما زعزع الوجود المتزامن لمعدلات التضخم المرتفعة ومعدلات البطالة المتفاقمة التيقنات المرتبطة بمنحنى فيليبس، وكان ذلك رمزاً لفشل السياسات الكينزية حتى راح بعضهم يفسر المصاعب المتزايدة المتفاقمة في السبعينيات على أنها من الآثار الثانوية المترتبة على الوصفة الكينزية الخطيرة المتسببة في التضخم[37].

وتعرضت مصداقية منحنى فيليبس للاهتزاز الشديد، وحام حولها شك كبير منذ أواخر عقد الستينيات وطوال عقد السبعينيات؛ لأن العلاقة العكسية بين معدلات البطالة ومعدلات التضخم التي كان يشير إليها منحنى فيليبس قد تعرضت للانهيار، ففي السبعينيات لوحظ أن المستوى العام للأسعار ظل يتجه نحو الارتفاع المستمر، في الوقت الذي تزايدت فيه معدلات البطالة، وعلى نطاق واسع، وهو أمر يتعارض مع منطق منحنى فيليبس، وعموماً إذا كان منحنى فيليبس قد عبر عن قائمة واسعة من خيارات التزاوج أو التوليفات بين معدل البطالة وبين معدل التضخم؛ فإن هذه القائمة قد انهارت تماماً، حين أصبح من الممكن أن يكون لمعدل معين للبطالة أكثر من معدل مرافق للتضخم، الأمر الذي يعني أن منحنى فيليبس قد تحرك لأعلى، وهذا هو فعلاً ما حدث في المدة بين ١٩٦٨- ١٩٩٠م، وآنئذٍ لم يعد هناك

شك في أنه لا يوجد استقرار في منحنى فيليبس، وأصبحت البيانات الخاصة بالبطالة والتضخم تعكس علاقات أكثر تعقيداً، من العلاقة البسيطة والسهلة التي كان يصورها منحنى فيليبس. وتحولت هذه العلاقة إلى ما يشبه الحلقات غير المنتظمة[38].

لقد تعثر مفهوم منحنى فيليبس بصورته التقليدية عندما ارتفعت مستويات البطالة والتضخم معاً، وكذلك انتشار فرضية حياد السياسة الاقتصادية للفكر النيوكلاسيكى، والقبول المتزايد للفكر النقدي[39].

ويتمثل النقد الموجه لفيليبس حول العلاقة بين التضخم والبطالة بما يأتي[40]:

1- إن منحنى فيليبس يشكل علاقة إحصائية بحتة.

2- ليس هناك صلة واضحة بين نظريات الاقتصاد الجزئي لسلوك الفرد والشركات والأسر.

3- لم يكن هناك نظرية عن الحد الأدنى الممكن من البطالة.

4- من المتفق عليه عموماً أن معدل البطالة لا يمكن أن يتحول إلى نقطة الصفر، ولكن ليس هنالك مفهوم واضح عند أي مستوى البطالة متفقاً مع التوازن في سوق العمل.

وقد أعترف فيليبس في أواخر 1960م أن التضخم لا يعتمد على البطالة؛ ولكن على توقعات الشركات والعاملين على زيادة الأسعار والأجور، وصاغ نموذجه، والذي يعني أن زيادة البطالة نقطة مئوية واحدة يؤدي إلى زيادة التضخم المتوقع الذي يقود إلى زيادة في التضخم الفعلي نقطة مئوية واحدة.

وتعرض منحنى فيليبس لنقد شديد، وقد صف ميلتون فريدمان[41] منحنى فيليبس بأنه مضلل تماماً؛ لأن المحور الرأسي فيه يشير إلى معدل الأجر الاسمي، بدلاً من أن يشير إلى معدل الأجر الحقيقي، ويعتقد فريدمان، أن سبب هذه المشكلة هو أن فيليبس قد أخذ بالافتراض الكينزي الذي ينص على أن التغيرات المتوقعة في الأجور الاسمية تكون مساوية للتغيرات المتوقعة في الأجور الحقيقية، وقد رفض فريدمان هذا الافتراض، واقترح أن يشير المحور الرأسي في منحنى فيليبس إلى معدل التغير في الأجور الاسمية، مطروحاً منه المعدل المتوقع لتغيرات الأسعار[42].

إن جوهر النظرية المعاصرة لكمية النقود كما صاغها ميلتون فريدمان يتمثل في كونها نظرية للطلب على النقود، فهي تبحث في العلاقة بين التغير في نصيب الوحدة المنتجة من النقود، وإن الصورة الجديدة للنظرية الكمية، وإن أعطت في النهاية أهمية كبيرة لكمية النقود كمحدد لمستوى الأسعار، إلا أنها أكثر تعقيداً وصقلاً من صورتها السابقة. وبتعبير أكثر

تحديداً تقوم نظرية فريدمان على ركنين أساسيين:

1 – المؤثر الرئيس في المستوى العام للأسعار هو تطور التغير في النسبة بين كمية النقود وبين الناتج القومي، أو الدخل القومي الحقيقي، أي: نصيب الوحدة من الناتج القومي من كمية النقود، وليس مجرد تطور حجم كمية النقود.

2 – التغير الذي يطرأ على سرعة دوران النقود أو مقلوبها كمعبر عن الأرصدة النقدية التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها من دخولهم النقدية[43].

وبناءً عليه؛ فإن معادلة تكوين الأجور يجب أن تعاد صياغتها بحيث تأخذ بعين الاعتبار التوقعات التضخمية. ولهذا، فإنه إذا كانت معادلة الأجور المفترضة عند فيليبس هي:

الأجور = البطالة

وأما معادلة الأجور عند فريدمان فهي:

الأجور = البطالة+ المعدل المتوقع لتغيرات الأسعار[44].

أي لم تعد العلاقة بين التضخم والبطالة علاقة عكسية وإنما أصبحت علاقة طردية[45].

ولا يخفى أن إدخال التوقعات التضخمية في التحليل، يجعلنا نتصور أن هناك عدة منحنيات لمنحنى فيليبس، إذ يعبر كل منحنى عن توقعات تضخمية معينة. وكل منحنى منها يعبر عن أجل قصير معين، ومن الثابت أنه منذ أواخر عقد الستينيات وطوال عقد السبعينيات حدثت عدة أزمات مثل الحروب التي جرت في العالم، قد أثرت في جانبي الطلب الكلي والعرض الكلي، مما كان له تأثير بليغ في حركة الأسعار والأجور، ومن ثم في التوقعات التضخمية في البلدان الرأسمالية الصناعية، ومرور الزمن بدأ العمال يأخذون بعين الاعتبار معدلات التضخم المتوقعة في مساوماتهم الجماعية بشأن تحديد الأجور مع رجال الأعمال الذين أصبحوا بدورهم، يأخذون هذا العامل بعين الاعتبار في قراراتهم الإنتاجية والاستثمارية. وهذا يعني أن عنصر استقرار التوقعات الخاصة بالأجور والأسعار الذي كان سائداً في المدة ١٩٥٩ـ ١٩٦٩ قد انتهى، وقد أدى ذلك إلى إتلاف العلاقة القائمة بين البطالة والتضخم[46].

لقد استغل الرأسماليون سقوط فكرة منحنى فيليبس عقب ظهور الكساد التضخمي، ليعلنوا بأنه لا توجد على المدى الطويل أي علاقة بين التضخم والبطالة، وأن التضخم ظاهرة مستقلة عن ظاهرة ارتفاع الأجور وضغط نقابات العمال، أما البطالة فترجع برأيهم إلى زيادة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، وبتبنيها تحقيق التوظيف الكامل[47].

وهذا تمويه للحقيقة، وطمس لمعالمها؛ فإن تدخل الدولة في تحقيق التوظيف الكامل يقضي على البطالة تمامًا، وإن حصل التضخم، فهو لا يصحل بسبب التوظيف الكامل، بل نتيجة لأسباب أخرى، ويشهد على هذا أن الدول التي لا تعنى بتوظيف مواطنيها تعاني هي الأخرى من التضخم، بل أن درجات التضخم عندها تفوق درجات التضخم عند مثيلاتها من التي تنتهج التوظيف الكامل.

ومهما يكن من أمر؛ فإن إدخال التوقعات التضخمية في الصورة قد انتهى بعدد كبير من الاقتصاديين إلى إنكار وجود أي علاقة بين البطالة والتضخم في الأجل الطويل، وحاولوا أن يثبتوا أن منحنى فيليبس يأخذ شكلاً عمودياً في الأجل الطويل[48].

لقد أعادت مدرسة شيكاغو بزعامة ميلتون فريدمان النظرية الكمية إلى الحياة في صورة جديدة، وأصبح أنصارها الذين يسمون بالنقديين يشكلون قوة ذات نفوذ متنامٍ، ليس فقط في عالم الفكر والتحليل النقدي، بل أيضاً في مجال تحديد السياسات الاقتصادية عموماً، والنقدية خصوصاً في الولايات المتحدة لمكافحة التضخم، ويعزى رواج النظرية المعاصرة لكمية النقود وانتشار ليس للمساهمات الأكاديمية المتقدمة التي حمل لوائها فريدمان في صياغة النظرية الكمية في ثوبها الجديد والبحوث التطبيقية التي أجراها هو وأعضاء مدرسته فقط، بل أيضاً للمناخ الاقتصادي الذي ساد اقتصاديات الدول الغربية في السبعينات، فانتشار ظاهرة التضخم الركودي، حين صاحب الارتفاع المتواصل للأسعار، وبين مستويات ومعدلات البطالة التي يعبر عنها منحنى فيليبس، وأيضاً عجز سياسات مكافحة التضخم التي تنصح بها النظرية الكينزية، التي تنظر إلى التضخم على أنه ظاهرة نقدية بحتة، وأن مصدره الرئيس هو نمو كمية النقود بسرعة أكبر من نمو الإنتاج، وترفض هذه النظرية دور الأجور والنفقة في الأسعار ولا ترى على المدى الطويل وجود صلة بين معدل التضخم ومستوى البطالة[49].

وصفوة القول: إنه إذا كان معدل البطالة السائد يختلف عن معدل البطالة الطبيعي؛ فإن ذلك يمثل وضعاً غير مستقر، وسيميل معدل التضخم للتغير، فعلى سبيل المثال: لو كان معدل البطالة الطبيعي يساوي ٦% من قوة العمل، بينما كان معدل البطالة السائد أقل من ذلك، وليكن٤%؛ فإن معدل التضخم في هذه الحالة سوف يرتفع من عام لآخر. فقد يرتفع معدل التضخم إلى ٦% في السنة الأولى، وإلى٧ % في السنة الثانية، وإلى 8% في السنة الثالثة، وهكذا بشكل مستمر، ولن يتوقف هذا الاتجاه المتصاعد للتضخم، ما لم يبدأ معدل البطالة للتحرك نحو مستواه الطبيعي[50].

أما إذا كانت الحالة العكسية هي السائدة، بمعنى أن معدل البطالة السائد أعلى من معدل البطالة الطبيعي؛ فإن معدل التضخم في هذه الحالة سيتجه نحو الانخفاض المستمر،

ولن يستقر الوضع إلا إذا وصل الاقتصاد القومي إلى معدل البطالة الطبيعي. وعندئذ تتوازن أسواق العمل، ولن يكون هناك ضغوط، لأعلى أو لأسفل، لتغير الأجور والأسعار[51].

لقد انطلق فريدمان في تحليله لدالة السيولة من الدراسة الميدانية، أي: أنه اعتمد المدخل الواقعي، ولذا فإن كتاباته تمزج بين التحليل النظري والسياسة الاقتصادية. وقد عُرف في تاريخ الفكر الاقتصادي نظريات أو علاقات مستنبطة بالطريقة نفسها، منها على سبيل المثال: علاقة فيليبس، وتناقض ليونتييف، ومن الانتقادات المنهجية الموجهة لمثل هذه النتائج وكل التحاليل المبنية على أساسها، ومنها تحليلات فريدمان، أنها دراسة إحصائية اعتمدت على عينة ذات خصائص مميزة قد لا يصلح تعميمها وجعلها نظرية أو علاقة عامة، ولو أنه يصعب تطبيق هذا الحكم مطلقاً على تحاليل فريدمان، ناهيك عن تطبيقه على التيار النقدوي ككل، إذ أنه ينطلق في بعض الأحيان من النظرية ويستدل بمعطيات من الواقع[52].

ويستخلص من كتابات فريدمان أنه ينطلق من واقع الاقتصاد الأمريكي على وجه الخصوص، ولكن هل يمكن القول إن نتائج دراساته عامة، وتنطبق على كافة الاقتصاديات؟ أو بعبارة أخرى هل يمكن الاعتماد على هذه الملاحظات في تحليل اقتصاد غير الاقتصاد الغربي؟

وفي الحقيقة فإنه حتى في ظل الاقتصاد الغربي، تبقى تلك الملاحظات نسبية، أي خاصة بوضع اقتصادي محدد وبفترة زمنية محددة. فمثلا عرفت سرعة تداول النقد، ومهما كان النطاق المعتبر لمفهوم النقد، عدم استقرار كبير خلال سنوات الثمانينيات لم يعرف له مثيل من قبل في كل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة. ونحن نعلم أن سرعة دوران النقد لها تأثير مباشر على عرض النقد، أي على الكتلة النقدية.

الخاتمة

الحمد لله حق حمده، والصلاة والسلام على خير خلقه، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه.

وبعد:

في خاتمة هذا البحث ألخص أهم النتائج والتوصيات بما يأتي:

أولاً: النتائج:

1. إن نسبة البطالة في العراق نسبة كبيرة جداً، وغير مسبوقة، وقد حافظت هذه النسبة على وتائرها العالية من الاحتلال الأمريكي للعراق.
2. وجد فيليبس دراسة علاقة إحصائية قوية بين نسبة العاطلين إلى إجمالي السكان،

ومعدل التغير في أجر الساعة للعامل، وهذه العلاقة تنص على أنه في الفترات التي تقل فيها معدلات البطالة ترتفع معدلات الأجور النقدية، بينما على النقيض من ذلك حينما ترتفع معدلات البطالة تنخفض معدلات الأجور النقدية، وعبر منحنى فيليبس عن هذه العلاقة العكسية.

3. انتشر منحنى فيليبس بين الأوساط العلمية الاقتصادية والأوساط السياسية، إذ صار دليل عمل لها في رسم سياساتها الاقتصادية.

4. تعرضت مصداقية منحنى فيليبس للاهتزاز الشديد، عندما تصاعدت مستويات البطالة والتضخم معاً.

5. ظهرت النظرية المعاصرة لكمية النقود التي صاغها ميلتون فريدمان التي تبحث في العلاقة بين التغير في نصيب الوحدة المنتجة من النقود، وأعطت أهمية كبيرة لكمية النقود كمحدد لمستوى الأسعار، فلم تعد العلاقة بين التضخم والبطالة علاقة عكسية وإنما أصبحت علاقة طردية.

ثانياً: المقترحات:

إن المعالجات الغربية للبطالة والنظريات التي وُضعت لدراستها، هي تجارب خاصة، تبقى رهينة التجارب الخاصة، في الزمان أو المكان، وأن محاولات تعميمها غير مجدٍ، فضلاً عن أنها تظل تعبيراً عن رؤى أو تصورات شخص واحد، قد يخطئ وقد يصيب.

ومع أن البلدان النامية ومنها العراق لم تأخذ بأي نظرية اقتصادية من أجل تشخيص أسباب البطالة أو محاولة معالجتها، إلا أن التوجه إلى اقتصاد السوق أدى فضلاً عن أسباب سياسية إلى تفاقم المشكلة.

ونحن نرى أن في الإسلام العلاج الأمثل للبطالة ولغيرها من المشكلات الاقتصادية، وأن الابتعاد عن النظام الإسلام الاقتصادي وراء هذه المشاكل.

الهوامش

(1) لسان العرب، لأبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري، (ت711هـ)، دار صادر، بيروت، لبنان، 1968م: مادة (بطل) 56/11.

(2) معجم اللغة العربية المعاصرة، د أحمد مختار عبدالحميد عمر، (ت1424هـ)، عالم الكتب، بيروت، 1429هـ - 2008م: مادة (بطل) 218/1.

(3) ينظر: الفقه الإسلامي وأدلته، للدكتور وهبة مصطفى الزحيلي، دار الفكر، دمشق، ط4، 1997م: 7357/10.

(4) معجم مصطلحات القوى العاملة، د. أحمد بدوي، د. محمد مصطفى، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1984م: 224.

(5) الموسوعة الاقتصادية، د. راشد البراوي، دار الشروق، جدة، 1399هـ: 94.

(6) أسس ومبادئ الاقتصاد الكلي، هيثم الزغبي، وحسين أبو الزيت، دار الفكر، عمان، 2000: 145.

(7) ظاهرة البطالة وطرق علاجها، بسام خضر الشطي، مجلة الفرقان، طنطا، 1999م: 4؛ كيف عالج الإسلام البطالة؟ د. زيد بن محمد الرماني، مجلة الأزهر لشهر ربيع الآخر 1421 هـ: 11.

(8) أسس ومبادئ الاقتصاد الكلي: 145.

(9) الاقتصاد السياسي للبطالة- تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة، د. رمزي زكي، سلسلة عالم المعرفة الرقم (262)، الكويت، 1998م: 23.

(10) مبادئ الاقتصاد الكلي، أحمد رمضان، وعفاف عبد العزيز عايد، وإيمان عطية ناصف، الدار الجامعية للنشر، مصر، 2004: 256.

(11) الاقتصاد السياسي للبطالة: 23.

(12) ينظر: أصول الاقتصاد الكلي، ب. برينية وا. سيمون، ترجمة عبد الأمير إبراهيم شمس الدين، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، مصر، 1989: 311.

(13) البطالة أكبر تحدي تواجهه دول الخليج منذ عقود، مصطفى الغريب، موقع قناة العربية الإخباري، صفحة الأسواق، 25 مايو 2005م http://www.mbc.net/ar/corporate/channels/alarabiya-site.html.

(14) البطالة والتسول بين السنة النبوية الشريفة وبين القوانين الوضعية المعاصرة، نهاد عبيد، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، الإسكندرية: الدار الجامعية للنشر، ط1، 2000م: 9.

(15) ينظر: فقد الدخل كأثر لإنهاء علاقة العمل بين ضرورات التعويض وكيفية القضاء على أسباه، حسن عبد الرحمن قدوس، مكتبة الجلاء الجديدة، مصر، 1991: ص 69.

(16) ينظر: مقترح لمشروع معالجة البطالة في العراق، طارق الهاشمي نائب رئيس الجمهورية، نشر على موقع جريدة الاتحاد الإلكترونية http://www.alitthad.com/paper.

(17) موقع منظمة العمل الدولية على الموقع الإلكتروني https://www.ilo.org/beirut/media-centre/news/.

(18) هو جون مايناردكينز، ولد في 5 يونيو 1883م في كامبريدج ببريطانيا، وتوفي في 21 نيسان 1946م فيها، وهو اقتصادي ذو شهرة عالمية، فهو مؤسس الاقتصاد الكلي الكينزي، ومن أعماله استخلص (الاقتصاد الكينزي)، و(الاقتصاد الكينزي الجديد)، و(الكينزية الجديدة أو ما بعد الكينزية). نال لقب لورد عام 1942 بناء على اقتراح لتشرشل، وتولى عدد من المناصب الاستشارية الرسمية وغير الرسمية، وكان من الشخصيات الرئيسية باتفاقية

بريتون وودز، من بعد الحرب العالمية الثانية. ينظر: ويكيبيديا الموقع الإلكتروني https: .//ar.wikipedia.org/wiki/

(19) هو إدموند ستروثر فيليبس، ولد عام 1933، وهو أستاذ الاقتصاد في جامعة كولومبيا، وفاز عام 2006 بجائزة نوبل في الاقتصاد، واشتهر ببحوثه حول النمو الاقتصادي وتحديدا القاعدة الذهبية لسعر الفائدة للادخار والتي تعنى بما يجب إنفاقه اليوم وبالمقابل كم علينا الادخار للأجيال المستقبلية، أما أكثر أعماله شهراً فهي المقدمة في التوقعات المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة و تطبيقها على محددات العمالة والتغيرات في الأجور، مما قاد إلى نظريته المعدل الطبيعي للبطالة وكيفية تحديد حجمها وكيف يمكن لقوى السوق اشتقاق البطالة منها. ينظر: موقع المعرفة /https://www.marefa.org

(20) ينظر: الاقتصاد السياسي للبطالة: 361- 362.

(21) ينظر: الاقتصاد الكلي- الحسابات، النظرية، السياسة، محمد عزت غزلان، دار النهضة العربية، لبنان، ط1، 2002م: 301.

(22) ينظر: الاقتصاد السياسي للبطالة: 365.

(23) ينظر: وظائف النقد في الفكر الاقتصادي- دراسة مقارنة بين الفكر الاقتصادي الإسلامي والفكر الاقتصادي المعاصر، حسين رحيم، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002م: 225.

(24) ينظر: المرجع نفسه: 225- 226.

(25) ينظر: النقود والمصارف، ناظم محمود الشمري، دار الكتب للطباعة والنشر، موصل، ط1، 1988م: 324.

(26) ينظر: المقدمة في الاقتصاد الكلي، أسامة بشير د. الدباغ، وأثيل عبد الجبار الجومرد، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، ط1، 2003م: 357.

(27) ينظر: التضخم والتكيف الهيكلي في البلدان النامية، د. رمزي زكي، دار المستقبل العربي، القاهرة، ط1، ١٩٩٦م: ٤٣.

(28) ينظر: الاقتصاد السياسي للبطالة: 362- 363.

(29) ينظر: المقدمة في الاقتصاد الكلي: 355.

(30) ينظر: الخصخصة وتأثيرها على الاقتصاد العراقي، عباس كاظم جياد الفياض، أطروحة دكتوراه، كلية القانون والسياسية، الأكاديمية العربية في الدنمارك، 2010م: 107.

(31) ينظر: الاقتصاد السياسي للبطالة: 363.

(32) ينظر: النقود والمصارف: 324 -325.

(33) ينظر: الخصخصة وتأثيرها على الاقتصاد العراقي: 107.

(34) ينظر: النقود والمصارف: 324.

(35) ينظر: الاقتصاد السياسي للبطالة: 363 – 364.

(36) ينظر: الاقتصاد الكلي، الاختيار العام والخاص، جيمس جوارتني، وريجارد استروب ترجمة د. عبد الفتاح عبد الرحمن ود. عبد العظيم محمد. دار المريخ للنشر، الرياض، ط1، ١٩٨٨م: 449؛ الاقتصاد السياسي للبطالة: 365.

(37) ينظر: تاريخ الفكر الاقتصادي منذ كينز، ميشيل بو، جيل دوستالير، ترجمة حليم طوسون، دار العالم الثالث، القاهرة، ط1، 1997م: 144.

(38) ينظر: الاقتصاد السياسي للبطالة: 366.

(39) ينظر: نظرية التوقعات الرشيدة، بروك داودي، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة – الجزائر، 2006م: 80.

(40) ينظر: الخصخصة وتأثيرها على الاقتصاد العراقي: 107.

(41) هو: فريدمان ميلتون من مواليد 1912 م، عالم اقتصادي أمريكي، له دراسات مهمة في المسائل النقدية، حاصل على جائزة نوبل سنة 1976م، ينظر: المنجد في الأعلام، لويس معلوف (ت1365هـ)، دار الشروق، بيروت، ط 29، 2008م: 414.

(42) ينظر: الاقتصاد السياسي للبطالة: 369.

(43) ينظر: الاقتصاد الكلي: 249.

(44) ينظر: الاقتصاد السياسي للبطالة: 369.

(45) ينظر: الخصخصة وتأثيرها على الاقتصاد العراقي: 107.

(46) ينظر: الاقتصاد السياسي للبطالة: 369 –370.

(47) ينظر: اليسار الجديد – إلى أين ومع من؟ ف. بولشاكوف، ترجمة مجدي نصيف، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ط1، 1977م: 13.

(48) ينظر: الاقتصاد السياسي للبطالة: 370.

(49) ينظر: الاقتصاد الكلي: 181.

(50) ينظر: الاقتصاد السياسي للبطالة: 372– 373.

(51) ينظر: الاقتصاد السياسي للبطالة: 373.

(52) ينظر: وظائف النقد في الفكر الاقتصادي: 269.

Sources and references

First: Books and Research:

1. Foundations and Principles of Macroeconomics, Haitham Al-Zoghbi and Hussein Abu Al-Zeit, Dar Al-Fikr, Amman, 2000.

2. Macroeconomic Origins, B. Brennie and Simon, translated by Abdel Amir Ibrahim Shams El-Din, University Foundation for Studies, Publishing and Distribution, Egypt, 1989.

3. The Political Economy of Unemployment - An Analysis of the Most Serious Problems of Contemporary Capitalism, Dr. Ramzi Zaki, The World of Knowledge Series No. (262), Kuwait, 1998.

4. Macroeconomics - Accounts, Theory, Politics, Muhammad Ezzat Ghozlan, Dar Al-Nahda Al-Arabiya, Lebanon, 1st Edition, 2002.

5. Macroeconomics, Public and Private Choice, James Guartney, and Richard Strob, translated by Dr. Abdel Fattah Abdel Rahman and Dr. Abdul Azim Muhammad. Mars Publishing House, Riyadh, 1st Edition, 1988.

6. Unemployment and begging between the Sunnah of the Prophet and contemporary man-made laws, Nihad Obaid, Journal of Sharia and Islamic Studies, Alexandria, University Publishing House, 1st Edition, 2000.

7. History of Economic Thought since Keynes, Michel Poe, Gilles Dostaler, translated by Halim Toson, Third World House, Cairo, 1st Edition, 1997.

8. Inflation and Structural Adjustment in Developing Countries, Dr. Ramzi Zaki, Dar Al-Mustaqbal Al-Arabi, Cairo, 1st Edition, 1996.

9. Privatization and its Impact on the Iraqi Economy, Abbas Kazem Jiyad Al-Fayyad, PhD thesis, Faculty of Law and Politics, Arab Academy in Denmark, 2010.

10. The phenomenon of unemployment and methods of treatment, Bassam Khader Al-Shatti, Al-Furqan magazine, Tanta, 1999.

11. Loss of income as an effect of terminating the employment relationship between the necessities of compensation and how to eliminate its causes, Hassan Abdel Rahman Quddus, New Galaa Library, Egypt, 1991.

12. Islamic Jurisprudence and its Evidence, by Dr. Wahba Mustafa Al-Zuhaili, Dar Al-Fikr, Damascus, 4th Edition, 1997.

13. How did Islam treat unemployment? Dr. Zaid bin Muhammad Al-Rumani - Al-Azhar Magazine for the month of Rabi' Al-Thani 1421 AH .

14. Lisan al-Arab, by Abu al-Fadl Jamal al-Din Muhammad ibn Makram ibn Manzur al-Afriqi al-Masri, (d. 711 AH), Dar Sader, Beirut, Lebanon, 1968 .

15. Principles of Macroeconomics, Ahmed Ramadan, Afaf Abdel Aziz Ayed, and Iman Attia Nassef, University Publishing House, Egypt, 2004.

16. Dictionary of the Contemporary Arabic Language, Dr. Ahmed Mukhtar Abdel Hamid Omar, (d. 1424 AH), World of Books, Beirut, 1429 AH 2008 AD.

17. Dictionary of Manpower Terms, Dr. Ahmed Badawi, Dr. Mohamed Mustafa, University Youth Foundation, Alexandria, 1984.

18. Introduction to Macroeconomics, Osama Bashir Dr. Al-Dabbagh, and Atheel Abdul-Jabbar Al-Jomard, Dar Al-Manhaj for Publishing and Distribution, Amman-Jordan, 1st Edition, 2003.

19. Al-Munajjid fi Al-Alam, Louis Maalouf (d. 1365 AH), Dar Al-Shorouk, Beirut, 29th Edition, 2008 AD.

20. Economic Encyclopedia, Dr. Rashid Al-Barawi, Dar Al-Shorouk, Jeddah, 1399 AH.

21. The Theory of Rational Expectations, Brooke Daoudi, Master's Thesis, University of Mohamed Khider, Biskra – Algeria, 2006.

22. Money and Banks, Nazim Mahmoud Al-Shammari, Dar Al-Kutub for Printing and Publishing, Mosul, 1st Edition, 1988 AD.

23. The Functions of Criticism in Economic Thought - A Comparative Study between Islamic Economic Thought and Contemporary Economic Thought, Hussein Rahim, PhD thesis, Faculty of Economic and Management Sciences, University of Algiers, 2002.

24. The New Left - Where and with whom? V. Bulshakov, translated by Magdy Nassif, New Culture House, Cairo, 1st Edition, 1977.

Second: Internet Sites:

25. Unemployment is the biggest challenge facing the Gulf states in decades, Mustafa Al-Gharib, Al-Arabiya News Website, Al-Aswaq Page, May 25, 2005 http://www.mbc.net/ar/corporate/channels/alarabiya-site.html.

26. A proposal for a project to address unemployment in Iraq, Tariq Al-Hashemi, Vice President of the Republic, published on the website of Al-Ittihad electronic newspaper http://www.alitthad.com/paper .

27. Knowledge Site https://www.marefa.org/

28. ILO website at https://www.ilo.org/beirut/media-centre/news/.

29. Wikipedia Website https: //ar.wikipedia.org/wiki/.